ازاء المسائل المثارة. ومع ان مصادر صحافية اشارت، في حينه، الى ان المؤتمر اتخذ سلسلة من القرارات السرية[٨١]، فان البيان الصحافي الصادر عن المؤتمر في ختام اعماله، في الخامس من آب (اغسطس) ١٩٦٧، لم يذكر اي قرار بعينه، بل ذكر ان المؤتمرين اتخذوا «التوصيات اللازمة لتصفية الجو العربي واتخاذ الخطوات السياسية والعسكرية والاقتصادية لمجابهة الازمة... لعرضها على مؤتمر اصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء للبت فيها؛ وقد وافق المؤتمر على ان يجتمع وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب، في بغداد، في ١٥ اغسطس [آب] الحالي، لتقييم وتحديد دور الاقتصاد العربي في المرحلة الحالية»[٨٢]. والاجراء الوحيد الذي قرر المؤتمر اتخاذه، وفق بيانه الصحافي، هو «ان يجتمع وزراء الخارجية في الخرطوم، في ٢٦ من اغسطس [آب] الحالي لدراسة توصيات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول والانتهاء من جدول اعمال مؤتمر القمة، الذي اوصى المؤتمر بعقده في الخرطوم»[٨٣]. وبهذا، أعطى هذا المؤتمر فسحة أخرى من الوقت للمسؤولين العرب من اجل تسوية المسائل المختلف عليها واتمام المساومة الجارية، تمهيداً لانجاح القمة الموعودة.

واذا كانت الخلافات المتصلة بالشأن الاقتصادي احيلت، كما رأينا، من قبل مؤتمر وزراء الخارجية، هذا، الى مؤتمر الوزراء الأخرين المختصين بالنفط والمال والاقتصاد، فان مشكلة المشاكل بين مصر والسعودية بشأن اليمن بقيت قيد التسوية على ايدي الوسطاء المتطوعين العديدين، وأخصهم السودان. وكانت السعودية، حتى ذلك الوقت، تتمسك بضرورة انسحاب القوات المصرية من الجمهورية العربية اليمنية قبل الشروع في مفاوضات مباشرة مع مصر بشأن مستقبل هذه الجمهورية. اما مصر، فكانت وافقت على مبدأ الانسحاب، الا ان الاقتراحات التي قدمتها قرنت بينه وبين الاتفاق على بقية النقاط الخاصة بترتيب الاوضاع في الجمهورية، المختلف حول مستقبلها. وبهذا وذاك، بدا ان المشكلة قابلة، فعلاً، للتسوية، هذه المرة، وليس هناك سوى الحاجة الى بعض الوقت من أجل التوصل الى هامش مشترك يتفق بشأنه الطرفان.

ولم يلبث مؤتمر وزراء المال والنفط والاقتصاد ان عقد، في الموعد المحدد له، في بغداد. وبعد مداولات مستفيضة دامت على مدى ستة أيام، بلور المجتمعون جملة من التوصيات بشأن دور النفط، او، بعبارة أدق، بشأن دور الدول المنتجة للنفط في مساعدة الدول التي تضررت بالعدوان الاسرائيلي. وفي هذه التوصيات، ورد دور النفط في تصفية آثار العدوان على الاراضي العربية، دون ان تتضح طبيعة هذا الدور؛ كما ورد، في الصيغة ذاتها، سحب الارصدة العربية من الدول المعتدية، دون تحديد لهذه الدول او تحديد الاجراءات المطلوبة لتحقيق ذلك. ومع تمييع هاتين المسألتين الساخنتين عبر صياغات قابلة للتأويلات المتعددة، نحت التوصيات منحى آخر في تحديد اجراءات تقديم العون من الدول الغنية الى الدول المتضررة فاشتملت على الدعوة الى انشاء صندوق عربي للانماء، واقامة صندوق للاغاثة وتعمير المناطق التي أحدث فيها العدوان خسائر، وانشاء اتحاد مدفوعات عربي، وانضمام الدول العربية الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، وتكوين لجنة خبراء للبحث في المشروعات الاقتصادية التي تدعم التكامل الاقتصادي العربي، واقامة التعاون بين الدول العربية في مجال الخدمات غير المنظورة، كالتأمين والسياحة والخدمات المصرفية. اما بشأن النقطة الاخرى الساخنة مثار الخلاف، المتصلة بالموقفين من الدول الامبريالية والأخرى الاشتراكية، فقد اشتملت التوصيات على صياغة، هي الاخرى، تحمل أوجه متعددة للتأويل، بشأنهما؛ فنصّت واحدة من التوصيات على قيام الدول العربية بسياسات محددة، حسب ظروفها الخاصة، في تنويع التجارة الخارجية وتقليص الاستيراد من البلدان الاجنبية التي ساندت العدوان الاسرائيلي؛